المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: مرتكزات النسبية الثقافية في الفكر السياسي الغربي المعاصر
اسم الكاتب: أ.م.د. خالد عبد الاله عبد الستار، محمد حازم حامد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2528
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 19:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مرتكزات النسبية الثقافية في الفكر السياسي الغربي المعاصر

أ.م.د. خالد عبد الاله عبد الستار محمد حازم حامد
كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

الملخص:

تُعَد النسبية الثقافية أطروحة فكرية معاصرة، طُرحَت مِن تيار ما بعد الحداثة في الفكر السياسي الغربي المعاصر، التي تؤكد خصوصية الثقافات والأفكار الإنسانية وعدم عالميتها، ولهذه النسبية مرتكزات فكرية تستند إليها وتنطلق منها في وجودها وعملها، للتعاطي مع الواقع الإنساني المتباين والمتعدد في المجتمعات والثقافات والأفكار، واقتضى العمل تقسيم البحث على ثلاثة مباحث، الأول: الخصوصية الثقافية والفكرية، والثاني: التعددية الثقافية والفكرية، أما الثالث: فالتسامح وقبول الآخر.

الكلمات المفتاحية: النسبية الثقافية، المرتكزات، الفكر السياسي الغربي.

Abstract:

Cultural relativity is a contemporary intellectual thesis proposed by the postmodernism trend in contemporary Western political thought, which emphasizes the privacy and non-university of human cultures and ideas. This relativism has intellectual keystones on which to base its existence and work to deal with the diverse and multiple human reality in societies, cultures and ideas. The work required dividing the research into three sections, the first: cultural and intellectual particularity, the

second: cultural and intellectual pluralism, and the third: tolerance and acceptance of the other.
Keywords: cultural relativity, keystones, Western political thought.

المقدمة

تُعَد النسبية الثقافية أطروحة فكرية سياسية، طُرِحَت مِن تيار ما بعد الحداثة في الفكر السياسي الغربي المعاصر، بوصفه مراجعات وإعادة قراءة للأفكار الرئيسة التي تأسست عليها الحداثة الغربية، والتي مِن أبرزها: ادِّعاء العالمية للثقافة والفكر الغربي، لا سيما الأنموذج الحداثي والليبرالي الغربي، وضرورة التماثل معه بنشره وفرضه على العالم أجمعه، فجاءت النسبية الثقافية لتؤكد خصوصية الثقافات والأفكار الإنسانية وعدم عالميتها.

وللنسبية الثقافية بوصفها أطروحة فكرية في الفكر السياسي الغربي المعاصر، مرتكزات فكرية تستند عليها وتنطلق مِنها في إثبات ذاتها وعملها ثقافياً وفكرياً، فهذه المرتكزات تؤدي إلى انتاج النسبية الثقافية، لذا تشكل مدخلات لها، وتجعل منها ضرورة إنسانية؛ بوصفها المعالجة الناجعة للتعاطي مع الواقع الإنساني المتعدد والمتباين في المجتمعات والثقافات والأفكار.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث، مِن محاولة بحثه وتحليله لأطروحة معاصرة في الفكر السياسي الغربي المعاصر، تتجسد بمرتكزات النسبية الثقافية التي تبرهن على خصوصية الثقافات والأفكار، وعدم أحقية أية ثقافة وفكر إنساني بفرض ثقافته وفكره على الآخر.

إشكالية البحث:

يحاول البحث الإجابة على سؤال مركزي مفاده: ماهية مرتكزات النسبية الثقافية في الفكر السياسي الغربي المعاصر؟.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث مِن فكرة مؤدَّاها: (ثمة مرتكزات عدِّة للنسبية الثقافية في الفكر السياسي الغربي المعاصر، تستمد مِنها الوجود والفاعلية، وتُعَد الأساس الثقافي والفكري لها).

منهجية البحث:

مِن أجل الإجابة على إشكالية البحث، وبناءً على فرضيته، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي، والاستعانة بالمدخل الوصفي في بحث وتحليل مرتكزات النسبية الثقافية.

المبحث الأول: الخصوصية الثقافية والفكرية

الخصوصية الثقافية والفكرية التي تتميز بها كل ثقافة وفكر إنساني، مرتكز بارز للنسبية الثقافية؛ إذ هذه الخصوصية ستؤدي إلى رفض العالمية الثقافية؛ لأن كل ثقافة وفكر سيتمسك بخصوصيته، ويذود عنها، وهذه الوضعية الفكرية مَدعاة للنسبية الثقافية ومنتجة لها، إذ تهيئ بيئة مؤاتية لهذه النسبية، فالخصوصية قرينة النسبية، وضد العالمية قرينة المطلقية .

إن الإنسان الذي يشكل موضوعة العلوم الإنسانية يتميز بخصوصية جوهرية في طبيعته[1]، لذا يذكر الفيلسوف الفرنسي **(تزفيتان تودوروف)**: (إن الإنسان لا

[1] **جيروم كيغان، الثقافات الثلاث العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: صديق محمد جوهر، سلسة عالم المعرفة العدد (٤٠٨)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ٢٠١٤، ص ٢١٧.**

يولد في حضن الطبيعة فقط، وإنما وبالضرورة في حضن ثقافة أيضاً[٢]، ويقول المفكر الفرنسي **(ريمون رويه):** "الإنسان حيوان ذو ثقافة"[٣]، فمِن الثقافة والفكر يستمد الإنسان والمجتمع خصوصيته؛ لأنه نتاج لهذه الثقافة والفكر، لذلك تختلف دراسة الإنسان والمجتمع (العلوم الإنسانية) بصورة كبيرة عن دراسة الطبيعة والمادة (العلوم الطبيعية)؛ لأن البشر ليسوا كالطبيعة [٤]؛ إذ ثمة خصوصية جلية فيهم، تمتد – في بعض الجوانب– إلى العلوم الطبيعية لتتوافق مع رؤية الثقافة والفكر الدارِس للكون، لهذا يقول الباحث الأمريكي **(كرين برينتون):** "إن العلوم الطبيعية تتوافق وتتسق مع نظرات الغرب الحديثة إلى الكون، وتفتقر إلى هذا التوافق مع النظرات الأخرى"[٥]، أي حتى العلوم الطبيعية لا تخلو مِن خصوصية ثقافية وفكرية تمتنع معها أية عالمية.

إذ يعتقد المذهب التاريخي، أن العلوم الإنسانية تتباين بتباين السياق والمكان؛ لأنها تتعامل مع الظاهرة الإنسانية المتغيرة وغير المنتظِمة، والمحكومة ببيئتها الثقافية والفكرية والتاريخية، خلافاً للعلوم الطبيعية التي لا تتباين بتغاير السياق والمكان؛ لأنها تتعامل مع الظواهر الطبيعة المستقرة والمنتظِمة، وغير المتأثرة ببيئتها؛ لذا يعتقد هذا المذهب بالنسبية التاريخية؛ لأن منتوجات العلوم الإنسانية

---

[٢] تزفيتان تودوروف، الخوف من البرابرة ما وراء صدام الحضارات، ترجمة: جان ماجد جبور، هيأة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، أبو ظبي، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٥٨.

[٣] ريمون رويه، نقد المجتمع المعاصر، ترجمة: عادل العوا، منشورات عويدات، بيروت– باريس، ط ٢، ١٩٨٩، ص ٣٤.

[٤] أنتوني جيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة: أحمد زايد وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٦، ص ١٩.

[٥] كرين برينتون، تشكيل العقل الحديث، ترجمة: شوقي جلال، مراجعة: صدقي حطاب، سلسة عالم المعرفة العدد (٨٢)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ١٩٨٤، ص ٣٣٨.

مختلفة في سياقها وظروفها، وهي تنطبق على بيئتها المنتجة لها فقط[٦]، فالحقائق الإنسانية دائماً نسبية (متغيرة)، ومِن التعصب والخمول الفكري عدُّها حقائقاً عالمية [٧]، لذا أكد المذهب التاريخي خصوصية الثقافة والفكر الإنساني، وأن طرق التفكير والقيم والمعايير نسبية [٨]، فالعلوم الإنسانية غير عالمية لكي تتجاوز حدود سياقها ومكانها، فهي محكومة بنسبيَّتها؛ لأن الظاهرة الإنسانية تتسِم بالخصوصية، ومِن هذا المرتكز تنبثق النسبية الثقافية، وتُبنَى عليه.

وفكرة الخصوصية في الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر تنبثق مِن قِيمة الحرية، وتُعَد الخصوصية قِيمة ثقافية وفكرية واجتماعية وسياسية، ليس بالإمكان إنكارها [٩]؛ إذ ترغب المجتمعات الإنسانية المعاصرة أن تكون مختلفة فيما بينها؛ لأن كل مجتمع له خصوصية يتميز بها عن غيره، فالاختلافات – على سبيل المثال – بين المجتمعات الشرقية والغربية بالغة في الثقافات والأفكار

---

[٦] كارل بوبر، عقم المذهب التاريخي دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية، ترجمة: عبد الحميد صبرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط ١، ١٩٥٩، ص ١٥– ص ١٦.

[٧] غاستون بوتول، سوسيولوجيا السياسة، ترجمة: نسيم نصر، منشورات عويدات، بيروت – باريس، ط ٢، ١٩٨٠، ص ١٥٤.

[٨] يورجن هابرماس، نظرية الفعل التواصلي، ج ١ (عقلانية الفعل والعقلنة الاجتماعية)، ترجمة: فتحي المسكيني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط ١، ٢٠٢٠، ص ٢٩٣.

[٩] ريموند واكس، الخصوصية مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: ياسر حسن، مراجعة: هاني فتحي سليمان، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٣، ص ٤٣، ص ٥١.

والقِيم [١٠]، ولا يمكن لمجتمع إنساني أن يكون نسخة ثانية لمجتمع آخر، أو أن يحاكيه في ثقافته وفكره وتجربته.

فالخصوصية إذاً متعلقة بمجموعة مِن الأفكار والقِيم والمعتقدات والممارسات، الخاصة بمجتمع أو جماعة إنسانية معينة، وهي نابعة مِن الثقافة والفكر بصورة أساسية، فهما المحدِّدان الرئيسان لهذه الخصوصية، وبهذا الفِهم تكون الخصوصية الثقافية والفكرية على النقيض مِن العالمية [١١]، والبادي أن كل ثقافة وفكر إنساني يمتلك خصوصية، تتنافى مع العالمية التي يمكن أن تدَّعيها أية ثقافة وفكر، وتوفر في الآن ذاته معطىً مناسباً للنسبية الثقافية.

إذ تقوم ثقافة وفكر كل مجتمع إنساني على مرتكزَين أساسيَّين، هما: (التاريخ)؛ لأن كل ثقافة وفكر هو نتيجة للتاريخ الذي يربط الحاضر بالماضي ويُؤهِّل للمستقبل، أما المرتكز الثاني: (الأمة)؛ لأن الأمم الإنسانية في العصر المعاصر هي مجموعات ثقافية وفكرية محددة، إذ تتميز كل أمة بفرادة تطورها التاريخي، في المجالات الثقافية والفكرية والسياسية والاجتماعية؛ وذلك يعود إلى اختلاف الأحداث والظروف والسياقات التي شهدتها، فضلاً عن اختلاف عناصر

---

[١٠] ريتشارد إي. نيسبت، جغرافية الفكر كيف يفكر الغربيون والآسيويون على نحو مختلف ولماذا؟، ترجمة: شوقي جلال، سلسة عالم المعرفة العدد (٣١٢)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ٢٠٠٥، ص ٦١، ص ١٧٥.

[١١] أنابيل موني وبيتسي إيفانز (محرِّران)، العولمة المفاهيم الأساسية، ترجمة: آسيا دسوقي، مراجعة: سمير كرم وزينب ساق الله، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩، ص ١٤٥.

التطور وتباين درجة تأثيرها في الأمم والمجتمعات الإنسانية [١٢]، وهذا يؤدي إلى انبثاق الخصوصية الثقافية والفكرية لهذه المجتمعات، وتشبُّثها بها.

لهذا فإن الخصوصية التي تتميز بها كل ثقافة وفكر إنساني، والمتمثلة بالاختلافات الثقافية والفكرية، متأتِّية مِن عوامل (اجتماعية وتاريخية وجغرافية واقتصادية ودينية)؛ لذا تتباين الثقافات والأفكار الإنسانية فيما بينها وتتباعد، على الرغم مِن كونها تتشابه في نواحٍ أخرى [١٣]، ومازالت هذه العوامل مختلفة مِن مجتمع لآخر، فإنها مِن الطبيعي أن تنتج ثقافات وأفكار مختلفة أيضاً، تصطبغ بخصوصية العوامل المنشئة لها، لتكون هذه الخصوصية مدخلاً فكرياً إلى النسبية الثقافية، ومرتكزاً لها في عملها.

فمَن يستقرئ تاريخ الإنسانية ويهتم به، كما يَستدلُّ الفيلسوف البريطاني **(جون لوك)**، سيدرك أن المجتمعات الإنسانية تحكمها، أنماط وقواعد للحياة متناقضة فيما بينها؛ لأن كل نمط مجتمعي مغاير عن الآخر [١٤]، وكل نمط مرهون بثقافة وفكر معين، إذ يذكر الفيلسوف الفرنسي **(جوستاف لوبون)**: (إن العناصر الأساسية التي تتألف منها ثقافة كل أمة، مِن (أفكار ومعتقدات ونُظُم وفنون وآداب ولغات)، هي خاصة بهذه الأمة فقط؛ لأنها نتيجة لمزاجها النفسي، ومبادئها الأساسية، وتُعَد مظهراً خارجياً لروح الأمة التي تحمل هذه الثقافة، وهذه العناصر لا تنتقل مِن

---

[١٢] موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة: جمال الأتاسي وسامي الدروني، دار دمشق، دمشق، ط ١، د. ت.، ص ١١٦.

[١٣] جورج بيتر مردوك، المقام المشترك للثقافات، في: راف لنتون (محرِّراً)، الأنثروبولوجيا وأزمة العالم الحديث، ترجمة: عبد الملك الناشف، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٩٦٧، ص ٢٢١.

[14] John Locke, an Essay Concerning Human Understanding, M-Corquodale and Co., London, 40 Ed., 1877, P 31- P 32.

ثقافة إلى أخرى إلَّا بخضوعها لتحولات وتغييرات عميقة جداً؛ لكي تتلاءم مع روح الأمة وثقافتها) [١٥]، وعلى وفق ذلك، فإن المجتمعات ماتزال مختلفة في ثقافاتها وأفكارها، وهي تعتدُّ بهذا وتعدُّه جزءاً مِن شخصيتها وخصوصيتها، فلا سبيل لإحداها ادِّعاء العالمية لثقافتها وفكرها، ومازال الواقع الإنساني الثقافي والفكري هكذا، فإنه سيقود إلى الإقرار بالنسبية الثقافية.

وفي إطار الفكر الإنساني بصورة عامة، ثمة أسئلة أساسية، تتسِم بالديمومة التاريخية والتداخل الفكري، وهي: ماهية (الله تعالى، الإنسان، الطبيعة، المجتمع، التاريخ) تطرح ذاتها بقوة في مختلف الأزمنة والأمكنة، فهي دائمة؛ لأنها مهمة لا يستطيع الإنسان أو المجتمع أن يتجاهلها، لذا يكون التساؤل عنها متجدد لا يتوقف، كما تختلف إجاباتها وتتعدد تبعاً للمرحلة التاريخية، وتتداخل إجاباتها؛ لأنه لا يمكن الإجابة عن أحدها وإغفال الآخر [١٦]، فهذه الأسئلة إجاباتها تتصف بالخصوصية الثقافية والفكرية؛ لأنها تختلف مِن ثقافة وفكر إنساني عن ثقافة وفكر آخر، لذا فهي نسبية؛ لأن إجاباتها ليست عالمية، وبالنتيجة فإن هذه الخصوصية التي تتمسك بها كل ثقافة وفكر إنساني لحظة الإجابة على هذه الأسئلة، ستؤدي إلى النسبية الثقافية وتعزِّزها لتكون هذه الخصوصية مرتكزاً لها.

فكل ثقافة وفكر مِن الثقافات والأفكار لديها تصور للإنسان والكون والحياة، أي رؤية فكرية يُفهَم كل شيء في العالم ويُقيَّم وفقاً لها، وهذا التصور يحدد معالم

---

[١٥] جوستاف لوبون، السنن النفسية لتطور الأمم، ترجمة: عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٤، ص ١٩، ص ٥٥، ص ٧٠.

[١٦] فرانكلين باومر، الفكر الأوربي الحديث الاتصال والتغير في الأفكار من ١٦٠٠ـ ١٩٥٠، ج ١(القرن السابع عشر)، ترجمة: أحمد حمدي محمود، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط ١، ١٩٨٧، ص ص ٢٤- ٣٠.

الثقافة ومبادئها، ويشكل الضابط الرابط بين علومها ومعارفها، وينتِج منهجيتها في التعامل مع الحياة، ويوجِّه تربيتها، ويمثِّل إطاراً لزيادة المعرفة ومقياساً لتقويمها، فهذا التصور مهم جداً للثقافة؛ فهو يرسم ملامحها ويُكوِّن هويتها، ويزدان الادراك بهذا التصور وأهميته في حالَتين: مواجهة تصور ثقافي مغاير، أو عندما يمرُّ هذا التصور الثقافي بمرحلة تحوُّل [١٧]، فهذا التصور بمثابة مرجعية فكرية لكل ثقافة وفكر، ومنه تنبع الخصوصية الثقافية والفكرية، التي ستؤدي إلى النسبية الثقافية؛ لأن هذا التصور نسبي ومخصوص بثقافة وفكر محدد.

فالأفكار والمفاهيم والقِيم تتصف بالخصوصية، لذا تتباين مِن ثقافة عن الأخرى، وأن الحقيقة لا وجود لها بصورة مستقلة؛ لأنها تتشكل داخل ثقافة وفكر معين، لهذا ليس ثمة ثقافتَيْن أو فِكريْن متشابهَيْن؛ لأن رؤية الإنسان والكون والحياة في كلٍّ منهما تتمايز عن الأخرى، إذ لا توجد رؤية عالمية لتكون معياراً عاماً للإنسانية جميعها على الرغم مِن اختلافها وتعدديتها، مما يستدعي النسبية الثقافية [١٨]، التي ترتكز على هذه الخصوصية، للتعاطي مع هذا الواقع الإنساني، فمازالت الحقيقة مقرونة بإطار معين، فثمة حقائق عدة، تُوسَم بالنسبية وليست حقيقة واحدة.

وهكذا، إن تعددية المجتمعات الإنسانية يستوجب عدم النظر إليها مِن زاوية الملبس والمأكل وأساليب الحياة فقط؛ إذ ليست وحدها مَن تُحدد هوية تلك

---

[١٧] روبرت م. أغروس وجورج ن. ستانسيو، العلم في منظوره الجديد، ترجمة: كمال خلايلي، سلسة عالم المعرفة العدد (١٣٤)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ١٩٨٩، ص ١٥.

[١٨] هومي. ك. بابا، موقع الثقافة، ترجمة: ثائر أديب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٢٢٦.

المجتمعات وخصوصيتها، وإنما النظرة إلى العالم والمعتقدات والأفكار، والنُظُم المختلفة التي تجمع بينهم وتمنحهم التماسك، بصورة تجعلهم يدركون ذواتهم، ثم الآخرين، مما يجلِّي تعددية الحياة الإنسانية، لذا مِن اليسير الحُكْم السريع بأن الثقافة التي تنتمي إليها وتعيش فيها طبيعية، وأما ما عداها مِن ثقافات أخرى فهي غريبة، لكن الثقافة نسبية؛ فيتوجب الاعتراف بخصوصية كل ثقافة وفكر إنساني، وعدم إصدار أحكام مستعجلة على الثقافات والأفكار الأخرى؛ لأنه إجحاف بحقها [١٩]، ففي هذه المحددات الأساسية تتباين المجتمعات الإنسانية، وتبرِز خصوصيتها، التي تجعل كل مجتمع إنساني يعيش حياة خاصة به، وبالنتيجة الاعتراف بالنسبية الثقافية المتولِّدة مِن هذه الخصوصية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تحديد النظرة إلى العالم يُعَد مِن أبرز مواطن الخصوصية الثقافية والفكرية التي تتباين فيها المجتمعات الإنسانية؛ لأنها تتضمن أفكار المجتمع ومعتقداته عن (الإنسان والكون والحياة والطبيعة)، ومفهوم المجتمع وماهية دوره في الحياة، فضلاً عن دور الإنسان بوصفه أحد أعضاء المجتمع، وماذا يريد المجتمع تحقيقه في هذا العالم؟، ماهية حقوقه وواجباته؟، ومكانة المجتمعات الإنسانية، ومصير الإنسانية ومستقبلها [٢٠]، فهذه النظرة ليس ثمة عالمية فيها؛ وإنما يحددها كل مجتمع بناءً على ثقافته وفكره، ومِن هنا تتأتَّى خصوصيتها لتكون مرتكزاً للنسبية الثقافية.

---

[١٩] مايك كرانغ، الجغرافية الثقافية أهمية الجغرافية في تفسير الظواهر الإنسانية، ترجمة: سعيد منتاق، سلسة عالم المعرفة العدد (٣١٧) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ٢٠٠٥، ص ٨- ص ٩.

[٢٠] ألبرت أشفيتسر، فلسفة الحضارة، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، مراجعة: زكي نجيب محمود، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٦٣، ص ٦٧.

إذ كل أمة لها نوع معين مِن الفكر تنهض به وتنتسب إليه وتتعامل معه ويؤثر فيها، ويُعَد مِن مكوِّنات شخصيتها وخصوصيتها؛ ذلك لأسباب ثقافية وفكرية وسياسية، بل كل أمة مِن الأمم الإنسانية تَعدُّ نوعاً محدداً مِن الفكر سِمة مميِّزة لشخصيتها وطبيعتها، ويربطون ذلك بالفكر السياسي؛ فالأمة البريطانية تَعدُّ التجريبية والبعد عن المثالية مِن سماتها القومية المميزة لها، التي لها علاقة بتفضيلهم للديمقراطية والليبرالية والوسطية، أما الأمة الفرنسية فيعدُّون العقلانية مِن طبيعة شخصيتهم، والتي جعلت سياساتهم وفكرهم عقلانياً، أما الأمة الألمانية فيعدُّون المثالية جزءاً مِن شخصيتهم القومية، مما جعل فكرهم وسياستهم مثالياً رومانسياً [٢١]، والاعتراف بثقافة كل أمة وفكرها؛ لأنه مِن لوازم خصوصيتها، سيدفع إلى الاعتراف بالنسبية الثقافية.

حتى منظومة الحقوق والحريات تختلف بصورة كبيرة مِن ثقافة وفكر عن الآخر، وهذا جانب رئيس مِن جوانب الاختلافات الثقافية والفكرية المنبثقة مِن الخصوصية، لذا سيظل المجتمع الإنساني متنوعاً ومتعدداً بدرجة بالغة، إذ مفهوم الثقافة بحد ذاته يشير إلى الخصوصية؛ لأن الثقافة كما يرى الفيلسوف البولندي **(زيجمونت باومن)**، هي الطريقة التي يختلف فيها نوع مِن الفكر والسلوك الإنساني عن نوع آخر، لاختلاف الإدارة والمعايير [٢٢]، أي نسبيتَّها وعدم عالميتها.

وحتى النظم والمؤسسات تتباين مِن مجتمع عن الآخر؛ للاختلافات الثقافية والفكرية بين المجتمعات الإنسانية، فكل منها يختار ما يتوافق مع ثقافته وفكره

---

[٢١] فردريك هرتز، القومية في السياسة والتاريخ، ترجمة: عبد الكريم أحمد، مراجعة: إبراهيم صقر، الهيأة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ط ١، ٢٠١١، ص ٣٢٤.

[٢٢] زيجمونت باومان، الأخلاق في عصر الحداثة السائلة، ترجمة: سعد البازعي وبثينة الإبراهيم، هيأة أبو ظبي للسياحة والثقافة (كلمة)، أبو ظبي، ط ١، ٢٠١٦، ص ص ٢٥- ٢٧، ص ٢٥٥.

وقِيمه، فهذه النُظُم والمؤسسات تصوغها القِيم الثقافية والفكرية [٢٣]، لذا تُعَد النُظُم والمؤسسات منتوجات ثقافية [٢٤]؛ إذ تتأثر بالبيئة الثقافية والفكرية في شَكْلها وعملها؛ وهي مرتبطة بالخصوصية المنتجة للنسبية الثقافية.

فالمجتمعات مختلفة في الأذواق والطبائع، وهذا السبب كافٍ لعدم إمكانية عيشهم في ظل أنموذج واحد، فلا بد مِن تعددية النماذج طبقاً لتعددية المجتمعات، لكي يختاروا ما يتلاءم وثقافتهم وفكرهم ويحقق لهم نهضتهم، فكما أن النباتات المختلفة لا تنمو إذا كانت في مناخ طبيعي واحد، كذلك المجتمعات الإنسانية لا تنمو إذا عاشت في مناخ ثقافي وفكري واحد، فالفكرة التي تكون عوناً لنهضة مجتمع وتقدمه، قد تنقلب إلى كابح لمجتمع مغاير، وأسلوب الحياة الذي يكون لمجتمع محفِّزاً له ولطاقات أفراده لينتجوا نظاماً وأحكاماً مبدعة، قد يكون لدى مجتمع آخر مثبِّطاً ومثيراً للفرقة والتخلف، وهكذا فإن تباين المجتمعات وثقافاتها يترتب عليه تباين أساليب الحياة وتنوعها، ويتوجب التعامل مع هذا التباين بمزيد مِن التسامح والحرية ليكون مبدأً للخصوصية الثقافية والفكرية للمجتمعات، دون إنكار سواء أكثروا أتْباع هذا الأسلوب أم قلُّوا؛ لأن الاختلاف أمر طبيعي[٢٥]، وهكذا تُعَد الخصوصية مرتكز أساسي للنسبية الثقافية، إذ تنتفي مع هذه

---

[٢٣] يورغ سورنسن، إعادة النظر في النظام الدولي الجديد، ترجمة: أسامة الغزولي، سلسة عالم المعرفة العدد (٤٨٠)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ٢٠٢٠، ص ص ٢٥٥- ٢٥٨.

[٢٤] نيال فرغسون، الحضارة كيف هيمنت حضارة الغرب على الشرق والغرب؟، ترجمة: سعيد محمد الحسنية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط ٢، ٢٠١٤، ص ٤٦.

[٢٥] جون ستيوارت ميل، الحرية، ترجمة: طه السباعي، مؤسسة مكتبة ومطبعة الشعب، القاهرة، ط ١، ١٩٢٢، ص ص ١٧٢- ١٧٤.

الخصوصية أية عالمية في الثقافات والأفكار والنماذج، مازالت أنها غير متشابهة فيما بينها.

كما أن المحافظة على سِمة الخصوصية أمر طبيعي لدى كل ثقافة وفكر إنساني، لذا يقول الفيلسوف الفرنسي **(إدجار موران)**: "الثقافة تحافظ دوماً على خصوصيتها" [٢٦]؛ لأن أبرز التحديات التي تواجهها الأمة هي التهديد الذي يصيب خصوصيتها الثقافية والفكرية [٢٧]، إذ تمثل المعتقدات والأفكار الأساسية لكل أمة دعائم ثقافتها التي لا غنى عنها، وقد أدركت الأمم هذه الحقيقة؛ لأن زوال هذه المعتقدات والأفكار بمثابة إيذان لسقوط الأمة وزوالها، لهذا تدافع الأمم عن معتقداتها وأفكارها بصورة مستميتة، وهذا مِن أرقى الفضائل كما يعتقد **(جوستاف لوبون)** [٢٨]، فمتى ما فقد أي مجتمع إنساني خصوصيته الثقافية والفكرية، فإنه سيصبح مهدَّداً في كِيانه ووجوده، لذا تتمسك الثقافات والأفكار الإنسانية بهذه الخصوصية.

فالبشر مخلوقات يُتمِّمون كِيانهم بالثقافة، بيد أنها ليست واحدة في المجتمعات الإنسانية كلها؛ لأن الثقافة تتسِم بدرجة عالية مِن الخصوصية [٢٩]، والثقافة والفكر الإنساني يسعى جاهداً للعمل مِن أجل الحفاظ على كِيانه وخصوصيته، إذ لكل

---

[٢٦] إدجار موران، تربية المستقبل المعارف السبع الضرورية لتربية المستقبل، ترجمة: عزيز لزرق ومنير الحجوجي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط ١، ٢٠٠٢، ص ٥٣.

[٢٧] جوستاف لوبون، فلسفة التاريخ، ترجمة: عادل زعيتر، دار المعارف، القاهرة، ط ١، ١٩٥٤، ص ١٢٦.

[٢٨] جوستاف لوبون، روح الاجتماع، ترجمة: أحمد فتحي زغلول باشا، مطبعة الشعب، القاهرة، ط ١، ١٩٠٩، ص ١٨٣.

[٢٩] كليفورد جيرتز، تأويل الثقافات مقالات مختارة، ترجمة: محمد بدوي، مراجعة: بولس وهبة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩، ص ١٥٩.

ثقافة طبيعتها الخاصة بها والمميِّزة لها، فضلاً عن امتلاكها نظاماً لإدارة عناصرها وأعضائها وتحديد التغيير المطلوب اجراؤه تماشياً مع المستجدات؛ لأنه لكل جماعة أو مجتمع سِمات تميِّزهم عن المجتمعات الأخرى [٣٠]، وهنا مكمن النسبية الثقافية التي تتأسَّس على هذه الخصوصية وترتكز عليها.

إذ تنبع الخصوصية مِن السيادة الثقافية والفكرية وداخلة فيها، فعندما تتمسك كل ثقافة وفكر إنساني بخصوصيته، ويؤكد هذا ويدافع عنه ضد أي تهديد مِن ثقافة وفكر آخر – سواء أكان مدرَكاً أم حقيقياً –، فالنتيجة المتوخَّاة هي الإقرار بخصوصية كل ثقافة وفكر، ورفض التجانس الثقافي والفكري (العالمية) [٣١]، كما تتكامل هذه الخصوصية مع الحرية، إذ يذكر المفكر الأمريكي **(فرانسيس فوكوياما)**: (الحرية في حقيقتها: حرية المجتمعات الإنسانية في حماية قِيمها لا سيما المهمة) [٣٢]؛ لأنها متعلقة بالخصوصية الثقافية والفكرية لهذه المجتمعات، التي تستوجب النسبية الثقافية بالضرورة؛ لتأكيد هذه الخصوصية مِن جهة، ورفض العالمية مِن جهة أخرى، وهكذا تُؤسِّس الخصوصية للنسبية الثقافية.

فمِن الطبيعي أن تكون لكل مجتمع مِن المجتمعات الإنسانية، ثقافة معينة، وسمات عامة، وتاريخ محدد، وموقع جغرافي، أي خصوصية ثقافية وفكرية، تُميزه عن المجتمعات الأخرى، وتُحدد طبيعة علاقاته معها، حتى إن مشكلاته وتحدياته

---

[٣٠] جون ديوي، الحرية والثقافة، ترجمة: أمين مرسي قنديل، مطبعة التحرير، القاهرة، ط ١، د.ت.، ص ٢٦.

[٣١] ورويك موراي، جغرافيات العولمة قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة: سعيد منتاق، سلسة عالم المعرفة العدد (٣٩٧)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ٢٠١٣، ص ٢٧٢– ص ٢٧٣.

[٣٢] فرانسيس فوكوياما، مستقبلنا بعد البشري عواقب الثورة التقنية الحيوية، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم محمد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٢٦٩.

تكون على تماس مع هذه الخصوصية ومتفاعلة معها، لذا تمارس الخصوصية الثقافية والفكرية دوراً بالغاً في نهضة هذا المجتمع وحداثته [٣٣]، أي تكون تحديات المجتمع وإشكالياته، فضلاً عن نهضته وحداثته منسجمة مع خصوصيته في التشخيص والمعالجة، فتنتج عن ذلك النسبية الثقافية.

إذ ثمة ثقافات إنسانية متباينة فيما بينها، وكل مجتمع إنساني ينتمي إلى واحدة مِن هذه الثقافات، ولكل ثقافة بنية خاصة بها، تحدد العناصر التي تتألف منها، وتمنحها دلالاتها وتماسكها، وتعطيها تميزها عن الثقافات الأخرى، لهذا لا يمكن تطبيق معايير وقيم ثقافة معينة على الثقافات الأخرى؛ لأن كل ثقافة تتميز بخصوصية ثقافية وفكرية، ولا يمكن مطابقتها مع غيرها [٣٤]، وهذه الخصوصية تؤدي إلى النسبية الثقافة، وتكون مرتكزاً لها.

والخصوصية لا يُراد بها الانغلاق على الذات بمسوِّغ الحفاظ عليها، بل الانفتاح على الخصوصيات الإنسانية الأخرى تواصلاً وتفاعلاً، لكن التسامح وقبول الآخر والحوار والتفاعل معه، لا يُراد به الانتماء إلى ثقافة الآخر وفكره وقيمه؛ لأن المحافظة على الخصوصية والاعتراف بها، يُعَد شرطاً ضرورياً لقبول الآخر والتفاعل معه [٣٥]، وإلا تحوَّلت العملية برمتها إلى استلاب ثقافي وفكري، فالعالم الإنساني المعاصر، ليس عالماً واحداً، وإنما عوالم متعددة؛ إذ كل أمة

---

[٣٣] بوتومور، الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة وتقديم: محمد الجوهري وآخرون، دار المعرفة الاجتماعية، الإسكندرية، ط ١، ١٩٨٨، ص ١٠٧.

[٣٤] ألكسندر دوجين، الخلاص من الغرب الأوراسية الحضارات البرية مقابل الحضارات البحرية والأطلسية، ترجمة: علي بدر، مكتبة دار ألكا، بروكسل، ط ١، ٢٠٢١، ص ٣٠- ص ٣١.

[٣٥] هوغ لاغرانج، نكران الثقافات، ترجمة: سليمان رياشي، مراجعة: أحمد مراد وسعود المولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط ١، ٢٠١٦، ص ٣٣١.

تشكل عالماً خاصاً، وبين هذه العوالم تواصل وتفاعل [٣٦]، فالخصوصية لا تشكل كابحاً للتواصل والتفاعل الثقافي والفكري.

مما تقدم، يتبيَّن إن الخصوصية الثقافية والفكرية مِن مرتكزات النسبية الثقافية في الفكر السياسي الغربي المعاصر، إذ دون هذه الخصوصية ليس ثمة نسبية ثقافية أبداً؛ لأن كل ثقافة وفكر إنساني عندما يتمسك بخصوصيته ويدافع عنها، فإنه سيعترف بالخصوصيات الأخرى للمجتمعات الإنسانية، مما يستوجب النسبية الثقافية التي ترتكز على هذه الخصوصية وتنبثق منها، ورفض العالمية التي تنتفي معها الخصوصية.

المبحث الثاني: التعددية الثقافية والفكرية

تُعَد التعددية الثقافية والفكرية للمجتمعات الإنسانية، مرتكزاً بارزاً للنسبية الثقافية، لا سيما إن هذه التعددية أضحت حقيقة لا جدال فيها، فمازالت التعددية الثقافية والفكرية مِن سمات الإنسانية، فإنها ستكون مِن مرتكزات النسبية الثقافية؛ لأن العالمية تنتفي مع هذه التعددية مِن جهة، كما أن الاختلافات ستكون واقعاً لا يمكن إنكاره، مِن جهة أخرى.

فالإنسان حيوان متنوع [٣٧]، أي التنوع متأصِّل فيه، والعالم عبارة عن فسيفساء شاسعة مِن المجتمعات والثقافات والأفكار الإنسانية [٣٨]، فينبغي التفكير في الثقافة والفكر بصيغة الجمع؛ لأن المجتمعات الإنسانية تتسِم بالتعددية الثقافية والفكرية، وهذه التعددية أضحت حقاً مِن الحقوق الإنسانية؛ لأنه لا وجود لحضارة إنسانية

---

[٣٦] مارك أوجي، أنثروبولوجيا العوالم المعاصرة، ترجمة وتقديم: طواهري ميلود، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط ١، ٢٠١٦، ص ١١٣.

[٣٧] كليفورد جيرتز، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.

[٣٨] مايك كرانغ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

واحدة، وإنما حضارات متعددة [٣٩]، إذ ليس ثمة أحادية في الثقافة والفكر الإنساني.

إذ يقول الفيلسوف السويسري **(جان جاك روسو):** "إلى أية سخافات يقود الاستعلاء والتكبُّر والتعصب؟، عندما يغلو كل امرئ في رأيه، ويعتقد أنه وحده على صواب والناس على خطأ" [٤٠]، كما تذكر الفيلسوفة الألمانية **(حنه أرندت):** (التعددية الإنسانية واقع؛ لأن المجتمعات والأمم مختلفة فيما بينها [٤١]، وهي كلها تسكن في هذا العالم، "فالتعددية قانون الأرض") [٤٢]، وفي إطار الفكرة ذاتها، يقول المفكر البريطاني **(بريان باري):** " التنوع حقيقة قائمة، وواقع دائم"، و"الاختلاف حقيقة واقعة تتسِم بالعمومية" [٤٣]، إذاً التعددية ليست فكرة طارئة على الإنسانية؛ بل فكرة أصيلة متجذرة فيها، وحاكمة لها، وحقيقة مِن حقائق الإنسانية، والتعددية قرينة الاختلاف ومرتكز للنسبية الثقافية، على حين الأحادية قرينة التجانس ونتيجة للعالمية.

---

[٣٩] أرمان ماتلار، التنوع الثقافي والعولمة، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨، ص ص ١٣- ٢٠.

[٤٠] جان جاك روسو، دين الفطرة، ترجمة: عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط ١، ٢٠١٢، ص ١١٦.

[٤١] حنه أرندت، ما السياسة؟، ترجمة وتحقيق: زهير الخويلدي وسلمى بالحاج مبروك، منشورات ضفاف، بيروت، ط ١، ٢٠١٤، ص ص ٥- ٩.

[٤٢] حنه أرندت، حياة العقل، ج ١ (التفكير)، ترجمة: نادرة السنوسي، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط ١، ٢٠١٦، ص ٣١.

[٤٣] بريان باري، الثقافة والمساواة نقد مساواتي للتعددية الثقافية، ج ١، ترجمة: كمال المصري، سلسة عالم المعرفة العدد (٣٨٢)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ٢٠١١، ص ص ٤٢- ٤٥.

إذ يقول الفيلسوف البريطاني **(برتراند راسل)**: "إن انقسام العالم على أمم له وجهان: أحدهما حضاري والآخر سياسي، ولستُ أرى في الانقسام الحضاري ما يدعو للأسف؛ فالأمم المختلفة تتميز بفضائل متباينة، وليس مِن المرغوب فيه أن يكون العالم كله متماثلاً، ولكن لا يوجد أي سبب بأن ينطوي الاختلاف الحضاري على عداء سياسي" [٤٤]، وهكذا فإن التماثل الثقافي والفكري لا يصب في مصلحة الإنسانية، المتباينة ثقافياً وفكرياً، لذا تُعَد التعددية مِن مرتكزات النسبية الثقافية.

والتعددية الثقافية والفكرية مفهوم يتعلق بالمجتمعات التي تضم ثقافات عدَّة، أو العالم الذي يتضمن ثقافات متنوعة، فالتعددية هي التنوع الثقافي والفكري[٤٥]، لذا يُبيِّنها الفيلسوف الألماني **(يورجن هابرماس)** بأنها: (النظر إلى العالم كله، بكونه منفتح ومُؤوَّل بتأويلات متعددة، وفقاً لتباين المجتمعات والثقافات والأفكار الإنسانية) [٤٦]، فهي تمثل فضاءً رحباً، وآفاقاً حرة، تعطي سُبُلاً مفتوحة للتفكير والنقد والتعرُّف على وجهات النظر المختلفة [٤٧]، فالتعددية عنصر ثراء للإنسانية وأساس وجودها، وهي تؤكد النسبية الثقافية وترفض العالمية.

---

[٤٤] برتراند راسل، آمال جديدة في عالم متغير، ترجمة: عبد الكريم أحمد، مراجعة: علي أدهم، آفاق للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ٢٠١٨، ص ١٦٣.

[٤٥] إريك هوبزباوم، أزمنة متصدعة الثقافة والمجتمع في القرن العشرين، ترجمة: سهام عبد السلام، مراجعة: سارة عناني ورامي سلوم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط ١، ٢٠١٥، ص ٤٤٦.

[٤٦] يورجن هابرماس، إتيقيا المناقشة ومسألة الحقيقة، ترجمة وتقديم: عمر مهيبل، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط ١، ٢٠١٠، ص ٢١.

[٤٧] ليندا جين شيفرد، أنثوية العلم من منظور الفلسفة النسوية، ترجمة: يمنى طريف الخولي، سلسة عالم المعرفة العدد (٣٠٦)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ٢٠٠٤، ص ١٦٨.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعددية مِن أبرز المبادئ الفكرية لتيار ما بعد الحداثة في الفكر السياسي الغربي المعاصر، مقابلة للأحادية التي اتسَم بها تيار الحداثة في النُظُم الثقافية والفكرية والسياسية، سواء أكانت الليبرالية منها أم الاشتراكية، والفكرة العامة لهذا المبدأ أنه لا يمكن ارجاع أية ثقافة أو فكرة أو مجتمع إنساني إلى أصل واحد فقط [٤٨]، أي الإقرار بالتعددية بوصفها حقيقة للفكر الإنساني المناهض لأية أحادية، وهذا يستوجب الإيمان بالنسبية الثقافية ورفض للعالمية؛ لأن التعددية مرتكز بارز لهذه النسبية، ومؤدية إليها.

فالتعددية الثقافية والفكرية تتضمن القبول بالثقافات والأفكار الإنسانية كلها، وإفساح المجال أمامها للمشاركة في بناء الثقافة والفكر العالمي، وهكذا فإنها تمثل التسامح مع الثقافات والأفكار المختلفة، والاعتراف بالهويات والخصوصيات والاختلافات، بدلاً مِن التهميش والاقصاء والهيمنة، لأن التعددية تؤمن بالحق في الاختلاف والتنوع [٤٩]، وهي إطار مؤسَّسي، وأنموذج فكري للتعامل مع التنوع الإنساني في المجتمعات والثقافات والأفكار، وضمان للتواصل الثقافي والفكري بينها، بدلاً مِن سياسة الاندماج أو الاستيعاب [٥٠]، أي أن التعددية بالضد مِن التجانس، وتأكيد الاختلاف، وبهذا فهي مرتكز بارز للنسبية الثقافية.

---

[٤٨] ديفيد هارفي، حالة ما بعد الحداثة بحث في أصول التغيير الثقافي، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٧.

[٤٩] سايمون ديورنج، الدراسات الثقافية: مقدمة نقدية، ترجمة: ممدوح يوسف عمر، سلسة عالم المعرفة العدد (٤٢٥)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ٢٠١٥، ص ٢٥٨.

[٥٠] علي راتانسي، التعددية الثقافية مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: لبنى عماد تركي، مراجعة: هاني فتحي سليمان، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٣، ص ١٧، ص ٤٦.

إذ ترجع التعددية الثقافية والفكرية في الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر، إلى فكرة التسامح الليبرالي، وقبول الاختلاف ودعم حقوق المجتمعات الإنسانية، والاعتراف بالتنوع الثقافي والفكري والهويات المغايرة التي تتصف بها هذه المجتمعات، وهي ممارسة سياسية تتضمن حق كل مجتمع في اختيار أسلوب حياته وقِيمه ومرجعيته، وتفسح هذه التعددية المجال العام للتعايش السلمي بين الثقافات والأفكار المختلفة [٥١]، أي تقبُّل الاختلاف الثقافي والفكري، والاعتراف به، والتشجيع عليه، ولهذه التعددية علاقة بالنسبية الثقافية، بل تترادف معها أحياناً؛ لأنه مازالت المطلقية غير موجودة في بُنية العقل الإنساني ومنتوجاته، فإن ذلك بالضرورة سيؤدي إلى التعددية الثقافية والفكرية، التي بدورها تعزِّز التسامح وقبول الآخر [٥٢]، وبهذا تكون التعددية مرتكزاً واضحاً للنسبية الثقافية.

ولهذا تشكل التعددية رؤية سياسية وأيديولوجية اتجاه الثقافة والفكر، تناهض التجانس والتماثل، وتعترف بالاختلاف وغير التماثل، وتؤكد قِيمة الاختلاف وأهميته، فالمشكلة ليست في الاختلافات، وإنما في طريقة التعاطي معها؛ لأن لكل مجتمع إنساني ثقافته وفكره الخاص، ويجب التعامل معه بالمساواة والاعتراف به، دون أية ضغوطات أو محاولات للدمج القسري [٥٣]، فالتعددية تستبطن الاعتقاد بالتنوع والالتزام به، فهي حالة فكرية مرغوب فيها؛ لأن التنوع يصون الحرية

---

[٥١] زيجمونت باومان، الثقافة السائلة، ترجمة: حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠١٨، ص ٤٧- ص ٤٨، ص ٥٩.

[٥٢] أنابيل موني وبيتسي إيفانز (محرِّران)، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩- ص ١٠٠.

[٥٣] آدم كوبر، الثقافة التفسير الأنثروبولوجي، ترجمة: تراجي فتحي، مراجعة: ليلى الموسوي، سلسة عالم المعرفة العدد (٣٤٩)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ٢٠٠٨، ص ص ٢٥١- ٢٥٤.

والمساواة، ويعزِّز التسامح وقبول الآخر المختلِف، ويضمن التعددية والاختلاف في أنماط الثقافة والفكر الإنساني [٥٤]، وهذا كله يؤدي إلى إنتاج النسبية الثقافية، لتكون التعددية مرتكزاً لها.

ففي فضاء التعددية الثقافية والفكرية، والتي هي مِن طبيعة الجنس الإنساني، يتمُّ الاعتراف بالثقافات والأفكار بتنوعاتها كافة، وضرورة إدامة التواصل والتفاعل معها، مِن أجل إقامة حياة إنسانية عالمية مشتركة، فالمجتمعات الإنسانية أجزاء لكُلٍّ عضويٍّ واحد (مجتمع إنساني واحد)، يعتمد أحدها على الآخر، وكل جزء يستوجب عليه أن يُعامِل الآخرين كما يريد أن يعاملوه، وينبغي الوعي الإنساني بأن أية معاملة سيعود تأثيرها في الجميع، هذا مِن ناحية فكرية، ومِن ناحية دينية فإن الاعتراف بالتعددية والتعاطي معها، يمثل تعبيراً عن الرضا بقضاء الله تعالى بخَلْقه المتعدد، والتوافق مع إرادته العليا، كما يعتقد الباحث الأمريكي **(إيدموند ج. بورن)** [٥٥].

فالذي يؤمن بالله تعالى وخَلْقه للحياة يتبيَّن له، كما يرى الباحث الألماني **(هوبرتس هوفمان)**، أنه تعالى خلق التعددية ويريدها، ومَن يريد منعها وإقامة أحادية فقط، فإنه يقف بالضد مِن هذه الإرادة، والإنسان الذي يريد إيجاد التجانس في كل شيء يرتكب خطيئة، خلافاً للذي ينشد التعددية والتسامح مع الآخر، فإنه يخضع للإرادة الإلهية ويستسلم لها، وهكذا فالمدلول الأصيل للحياة هو إنتاج

---

[٥٤] أندرو هيوود، المفاهيم الأساسية في السياسة، ترجمة: منير محمود بدوي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، ط ١، ٢٠١١، ص ٢١٦- ص ٢١٧.

[٥٥] إيدموند ج. بورن، التغيير العالمي من أجل بشرية أكثر إنسانية، ترجمة: سماح خالد زهران، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٥، ص ص ٢٤٩- ٢٥١.

التعددية [٥٦]، والتعددية والاختلاف والنسبية الثقافية أهم ما يميِّز الجانب الثقافي والفكري مِن الإنسانية، وهي أفكار نافعة للمجتمعات الإنسانية أكثر مِن التطابق والتماثل والعالمية، لذا فإن التعددية هي أفضل مِن الأحادية، وعالم يكسوه الاختلاف أفضل مِن عالم يسوده التماثل [٥٧]؛ لأنه يقوم على العالمية ورفض التباين، وبالنتيجة رفض للنسبية الثقافية.

إذ تُعَد التعددية الثقافية والفكرية بين الأمم والمجتمعات، فكرة مرغوب فيها مادامت لا تؤدي إلى العداء والصراع؛ مِن أجل تحقيق المنفعة المتبادلة في الانجازات والإبداعات والوصول إلى التكاملية الإنسانية، فتأخذ كل ثقافة مِن الأخرى ما تفتقِده في ذاتها، أما التجانس الثقافي فستندم عليه الإنسانية فيما لو تحقق؛ لأن هذه التعددية ومنافعها ستختفي، وستكون كل ثقافة شبيهة بالأخرى، وفي هذا الوضع ستنتفي حرية الاختيار، بل لا يبقى شيء قابل للاختيار في الأصل، لذا يُعَد التباين الثقافي والفكري حالة إيجابية ووضعية تقدمية [٥٨]؛ لأنه سياسة تعترف بتعددية أنماط الحياة واختلافها وأصالتها في المجتمعات

[٥٦] هوبرتس هوفمان، قانون التسامح، ترجمة: عادل خوري، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ٢٠١٥، ص ١٦.

[٥٧] راسل جاكوبي، نهاية اليوتوبيا السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة، ترجمة: فاروق عبد القادر، سلسة عالم المعرفة العدد (٢٦٩)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ٢٠٠١، ص ٤٧- ص ٤٨.

[٥٨] برتراند راسل، السلطة والفرد، ترجمة: شاهر الحمود، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٦١، ص ص ١٢٦- ١٣١.

الإنسانية[٥٩]، وما هذه التعددية إلَّا مرتكز للنسبية الثقافية؛ لأنها إقرار بالاختلاف، ومنع لأية عالمية تدَّعيها أية ثقافة وفكر إنساني.

مِن أجل ذلك ثمة انتشار عالمي للخطاب السياسي لهذه التعددية؛ لأنه يتضمن أفكاراً للتكيُّف مع التنوع والاختلاف الثقافي والفكري للمجتمعات الإنسانية [٦٠]، فضلاً عن كونها ضمانة لحقوق الإنسان والديمقراطية [٦١]، إذ يذكر المفكر الأمريكي **(آلفن توفلر):** (التسامح وقبول الآخرين، والتعددية والتنوع، وقبول أكثر مِن تفسير للحياة، فضلاً عن نسبيَّتها، هي ضرورات البقاء في العصر المعاصر) [٦٢]؛ لأن الإقرار بالتعددية علاج فاعل للتعامل مع الواقع الإنساني، وبهذا تكون مرتكزاً للنسبية الثقافية ومناهضة للعالمية.

وبهذا الخصوص تؤكد التعددية النتائج الإيجابية للتنوع الثقافي والفكري للمجتمعات الإنسانية، وتنوع الأفكار والقِيم، واختلاف طرق الحياة وأنماطها، وبهذا فإن التعددية في الفكر السياسي الغربي المعاصر، في تعارض تام مع أية نظرة

---

[٥٩] أنتوني جيدنز، أوربا في عصر العولمة، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٥، ص ١٧٦.

[٦٠] ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ج ١، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، سلسة عالم المعرفة العدد (٣٧٧)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ٢٠١١، ص ١٨.

[٦١] ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ج ٢، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، سلسة عالم المعرفة العدد (٣٧٨)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ٢٠١١، ص ١٠٨.

[٦٢] آلفن توفلر، بناء حضارة جديدة، ترجمة: سعدون زاهر، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٩٦، ص ١١٢.

أحادية في الثقافة والفكر [٦٣]، والمنتِج لهذه النسبية هي التعددية؛ إذ ليس ثمة عالمية في الثقافات والأفكار الإنسانية؛ فما تَعدُّه ثقافة وفكر معين صالحاً وحسناً، ربَّما لا يكون كذلك في ثقافة وفكر آخر، بل قد يكون سيِّئاً وقبيحاً، مما يستلزم الاعتراف بهذه التعددية الثقافية والفكرية بوصفها مرتكزاً جلياً للنسبية الثقافية، وبناءً على ذلك فما هو مناسب للإنسان الأيسلندي مثلاً، مناسب له فقط، دون أن يمتدَّ ليشمل البشر جميعهم، ليتم إدماج الثقافات والأفكار الإنسانية في بوتقة واحدة [٦٤]، أي أن التعددية تتناقض مع الأنموذج الأحادي، وتتناغم مع تنوع النماذج والتجارب الإنسانية.

كما يجب تجنب التمركز الثقافي والفكري حول الذات، وإدراك أهمية الثقافات والأفكار الأخرى التي يزخر بها العالم، إذ ثمة رؤى وتوجهات متعددة وليس رؤية واحدة فقط، فالعالم مليء بتعددية ثقافية وفكرية على وفق تعدد مجتمعاته، ولكي يتمَّ التقليل مِن التعصب الثقافي والفكري، ينبغي الاعتراف بهذه الرؤى والتوجهات، وإفساح المجال لها للمساهمة وبيان وجهة نظرها أزاء الأحداث العالمية وتحليلها، وهذه الوضعية تجعل التعددية تنتج النسبية الثقافية، وتعترف بها [٦٥]، أي أن التعددية تُعَد مرتكزاً للنسبية الثقافية، لا سيما وأنه ليس ثمة ثقافة وفكر عالمي، بإمكانه أن يكون معياراً عاماً قابلاً للمقايسة.

---

[٦٣] جون س. درايزك وباتريك دنلفي، نظريات الدولة الديمقراطية، ترجمة وتعليق: هاشم أحمد محمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٣، ص ٦٩.

[٦٤] ب- ف. سكينر، تكنولوجيا السلوك الإنساني، ترجمة: عبد القادر يوسف، مراجعة: محمد رجا الدرني، سلسة عالم المعرفة العدد (٣٢)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ١٩٨٠، ص ١١٤.

[٦٥] ريتشارد أيش روبنز، المشاكل العالمية والثقافة الرأسمالية، ترجمة: فؤاد سروجي، مراجعة: عماد عمر، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط ٣، ٢٠٠٨، ص ١٥.

إذ التعددية الثقافية والفكرية تستند إلى فكرة هوية الثقافات والأفكار الإنسانية مِن جهة، وخصوصيتها وذاتيتها مِن جهة أخرى، فالحياة الإنسانية وإن كانت واحدة في طبيعتها، فتتماثل في الثقافات والأفكار كلها، لكن كل ثقافة وفكر يعيش هذه الحياة بطريقته الخاصة، ومِن هنا تتباين الحياة الإنسانية وتختلف أنماطها، لتشكل حَيَوات متعددة، فالمجتمعات الإنسانية تعيش في مناطق جغرافية متغايرة، وطبقاً لنُظُم ثقافية وفكرية غير متماثلة أيضاً [٦٦]، وليس ثمة إمكانية لاعمام تجربة ثقافية وفكرية لمجتمع ما؛ لأن كل مجتمع له تجربته الخاصة.

وتطرح التعددية الثقافية والفكرية مسوِّغيْن بارِزيْن للإقرار بهذه التعددية، أولهما: إن المجتمعات الإنسانية لها ثقافتها وفكرها وهويتها الخاصة بها، التي تستمد منها رؤيتها للإنسان والكون والحياة، فضلاً عن طريقتها في العيش، ومِن حق هذه الثقافات وحريتها أن تُحترَم وتُقبَل ويُتسامَح معها في إطار التنوع والاختلاف الإنساني، وثانيهما: ما تضفيه التعددية للإنسانية مِن منافع جمَّة أبرزها: التواصل بين الثقافات والأفكار الإنسانية والتفاعل فيما بينها ضمن إطار القواسم الإنسانية المشتركة المتفق عليها، والمراجعة النقدية للذات، ودور ذلك في إثراء التجربة الإنسانية ثقافياً وفكرياً [٦٧].

وبهذا يتضح، كون التعددية مرتكز للنسبية الثقافية، وليس كما يرى المفكر البريطاني **(إيزايا برلين)** أن التعددية غير النسبية الثقافية، فالتعددية هي: الإقرار بوجود مجتمعات وثقافات وأفكار عدَّة، لها وسائل وغايات متعددة ومختلفة، لكنها

---

[٦٦] أوليرش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، ترجمة: جورج كتورة وإلهام الشعراني، المكتبة الشرقية، بيروت، ط ١، ٢٠١٠، ص ٦٥٤- ص ٦٥٥.

[٦٧] أندرو هيوود، النظرية السياسية مقدمة، ترجمة: لبنى الريدي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٣، ص ٣٦٦- ص ٣٦٧.

قادرة على التواصل والتفاعل، مع الاعتراف بوجود قِيم مشتركة بين هذه الثقافات والأفكار؛ فالإنسانية تجمع بينها وهي الضابط لهذه التعددية فما خالفها يُرفض، وإن كان كل منهما له قِيمه الخاصة، فالقِيم متعددة بل متناقضة لكن يمكن عن طريق التواصل والتفاعل إيجاد قِيم مشتركة، إذ دون ذلك ستنغلق كل ثقافة وفكر على ذاته، أما النسبية الثقافية فهي: الاختلافات بين الثقافات والأفكار الإنسانية إذ لكل ثقافة قِيم مغايرة، ونمط للعيش خاص بها، وكفى [٦٨]، فهذا إشكالية مفاهيمية للنسبية الثقافية ومغالطة دلالية، وقصور في كشف كُنْهها؛ لأن النسبية لا يُقصد بها الانغلاق أبداً، ولم يقُل بذلك مفكر وفيلسوف مِن مفكريها وفلاسفتها المؤسِّسين، وما التعددية في نهاية الأمر إلَّا فكرة مؤسِّسة لهذه النسبية.

لهذا فإن التعددية ليست الانغلاق على الذات، بل الانفتاح على الآخرين، أي الثقافات والأفكار والتجارب الإنسانية تتواصل وتتفاعل، والمُراد بذلك التركيز على المشتركات الإنسانية وتأكيدها (العالمية)، مع تركيز أكبر على المميزات الذاتية التي يتسِم بها كل مجتمع إنساني وتعزيزها (الخصوصية) [٦٩]، أي المواءمة بين مبدئيْن أساسيَّيْن هما: الاعتراف بالخصوصية (النسبية) مِن جهة، واحترام القيم الإنسانية المشتركة (العالمية) مِن جهة أخرى [٧٠]، وبهذا فإن التعددية الثقافية

---

[٦٨] إيزايا برلين، نسيج الإنسان الفاسد، ترجمة: سمية فلوعبود، دار الساقي، بيروت، ط ٢، ٢٠١٦، ص ١٨– ص ١٩.

[٦٩] أندرو هيوود، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٢، ص ٣٨٤– ص ٣٨٥.

[٧٠] ميشال فيفيوركا، التعددية الثقافية مفهوم يجب إعادة بنائه، ترجمة: عماد أيوب، مراجعة: جمال عمار، مجلة الاستغراب، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد (١٠)، ٢٠١٨، ص ١٠٢، ص ١١٣.

والفكرية ليست انفتاحاً كلياً نحو العالمية، وفي الوقت ذاته ليست انغلاقاً كلياً حول الخصوصية، فهي تمثل أطروحة توفيقية بين العالمية والخصوصية.

وهكذا يتبيَّن مما تقدم، إن التعددية الثقافية والفكرية التي تتحلى بها المجتمعات الإنسانية، مرتكز بارز مِن مرتكزات النسبية الثقافية في الفكر السياسي الغربي المعاصر؛ لأن هذه التعددية ما هي إلّا نتيجة لعدم وجود ثقافة وفكر إنساني عالمي يمكن هيمنته على الإنسانية أو مقايَستها عليه، بل كل مجتمع له ثقافته وفكره الذاتي والخصوصي، مما يستلزم النسبية الثقافية التي ترتكز على هذه التعددية، وتنطلق منها.

المبحث الثالث: التسامح وقبول الآخر

يُعَد التسامح وقبول الآخر أحد أبرز مرتكزات النسبية الثقافية، إذ لا قبول للآخر دون تسامح، ولا تسامح دون قبول الآخر المختلِف ثقافياً وفكرياً، ولا وجود للنسبية الثقافية دون التسامح وقبول الآخر؛ فمازال الآخر مغايراً فليس ثمة عالمية في الثقافات والأفكار الإنسانية، بل هذا التسامح يؤدي إلى النسبية الثقافية.

والتسامح هو مبدأ سياسي، يتضمن العيش المشترك بين الجماعات الإنسانية المختلفة في الثقافة والفكر والقِيم، وبهذا فهو يترادف في الدلالة مع قبول الآخر المختلِف والاعتراف به [٧١]؛ إذ ليس بالإمكان قبول الآخر المغاير، والعيش المشترك معه، إذا لم يسبق ذلك التسامح وقبول هذا الآخر، فالتسامح في حقيقته نتاج للإنسانية؛ لأن الخطأ والاختلاف والتغيير ملازم للبشر، فينبغي عليهم أن يعذر بعضهم بعضاً، والإنسان الذي يضطهد أخاه الإنسان لمجرد خلافه معه ثقافياً

---

[٧١] **ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبة، مراجعة: علا أبو زيد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٣، ص ٧٠٠.**

وفكرياً، يفقد إنسانيته ويتحوَّل إلى وحش، ولا يمكن القضاء على النزاعات الإنسانية إلَّا بالتسامح وقبول الآخر، لكن المصلحة والتعصب تقفان عائقاً في طريق التسامح[٧٢]، ومازالت الثقافات والأفكار الإنسانية يعتورها الخطأ وتتسِم بالاختلاف والتعددية؛ لأنها نسبية، فلا سبيل أمامها سوى التسامح وقبول الآخر المغاير.

لذلك يُعَد التسامح متوافقاً مع طبيعة العقل الإنساني؛ لأنه ضرورة مع وجود الاختلافات الإنسانية، في الأفكار والمعتقدات والآراء بصورة تمنع ادِّعاء أي طرف امتلاكه للحقيقة المطلقية، وعلى الأطراف البقية الخضوع له؛ لأن كل إنسان له الحقوق ذاتها التي للآخرين[٧٣]، وقياساً على الثقافات والأفكار فبما أن أيَّاً منها لا تملك الحقيقة المطلقية، كي تُخضِع الثقافات والأفكار الأخرى لسلطتها، لذا يصبح التسامح ضرورة، ومرتكزاً للنسبية الثقافية.

وتكمن هذه الضرورة في كون التسامح مانعاً للحروب والصراعات بين المجتمعات والثقافات، ودافعاً للتعايش والسلام، وبهذا تتحقق مصلحة المجتمعات الإنسانية، بخلاف التعصب الذي يُعَد همجية ووحشية؛ لأنه يتأسَّس على القوة المفرطة، لهذا لا يجوز بتاتاً إرغام جماعة أو مجتمع على اعتناق شيء معين، فهذا نقيض للتسامح الذي مِن الوجوب أن يكون عالمياً؛ فالبشر وإن كانوا مختلفين لكنهم إخوان في مبدأ الإنسانية؛ فهم سلالة أب واحد وخَلْق إله واحد، كما يرى ذلك

---

[٧٢] فولتير، قاموس فولتير الفلسفي، ترجمة: يوسف نبيل، مراجعة: جلال الدين عز الدين علي، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، ط ١، ٢٠١٨، ص ص ٣٠٩- ٣١٣.

[٧٣] جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة: منى أبو سنه، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧، ص ص ٢٣- ٢٧، ص ٦٢.

الفيلسوف الفرنسي **(فولتير)** [٧٤]، فالأُخوَّة الإنسانية مسوِّغ بالغ للتسامح وقبول الآخر.

وفكرة التسامح ونبذ التعصب في الفكر الغربي الحديث والمعاصر، بدأت بالتسامح الديني لا سيما بين الكاثوليك والبروتستانت (حركة الإصلاح الديني البروتستانتي)، في القرن السادس عشر الميلادي بإقرار الحرية الدينية والمذهبية في الدولة مِن جهة، والديانة المسيحية مِن جهة أخرى، لذا اقترن التسامح بهذه الحرية، بعدما شكلت التعددية الدينية والمذهبية في الدول الأوربية إشكالية بارزة أدت إلى حروب أهلية طائفية [٧٥]، انتهت بمعاهدة (ويستفاليا) في العام ١٦٤٨ م، ويمثل التسامح الديني أعلى أنواع التسامح، فإذا تحقق فمِن البدهي تحقُّق التسامح الثقافي والفكري.

إن الحقيقة المطلقية لا وجود لها في بنية العقل الإنساني، حتى وإن ادِّعت حوزتها جهة معينة أياً كانت (دينية أم مدنية)، بل هي مما يعجز عنه هذا العقل ومنتوجاته، ولهذا فإن اختلاف الأفكار والآراء وتناقضها يُعَد السبيل الوحيد للوصول إلى الصواب وإبانة جزء مِن الحقيقة، وهذه الوضعية تستلزم التسامح وقبول الآخر [٧٦]، وهكذا فالمطلقية إفراز للتعصب وإلغاء للآخر، على حين النسبية الثقافية إفراز للتسامح وقبول الآخر، لذا يكون التسامح وقبول الآخر مرتكزاً بارزاً للنسبية الثقافية.

---

[٧٤] فولتير، رسالة في التسامح، ترجمة: هنرييت عبودي، دار بترا للنشر والتوزيع، دمشق، ط ١، ٢٠٠٩، ص ص ٣٩- ٤٨، ص ١٦٣.

[٧٥] جوزيف لوكلير، تاريخ التسامح في عصر الإصلاح، ترجمة: جورج سليمان، مراجعة: سميرة ريشا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩، ص ص ٢١- ٢٤.

[٧٦] جون ستيوارت ميل، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢٤- ١٣١.

وأساس التسامح وقبول الآخر، هو تعددية الحقائق في الثقافات والأفكار الإنسانية، وعدم الجزم بعالميتها، لذا يقول **(إدجار موران)**: "الاعتراف بثمة حقيقة في الفكرة المناقضة لفكرتنا، وهذه الحقيقة هي التي يتعين علينا احترامها"[٧٧]، فمِن تعددية الحقائق وتناقضها تُستخرَج النسبية الثقافية، وترتكز عليها، لتكون قاعدة في التسامح مع الأفكار والثقافات المختلفة، والقبول بها وما تتضمنه مِن حقائق متباينة.

والاعتقاد بفكرة التسامح وممارسته، تستوجب مِن كل ثقافة وفكر إنساني استبعاد فكرة ادِّعاء العالمية أو الحقيقة الواحدة لتكون أيديولوجيا تُلزَم بها الإنسانية؛ وإنما الإيمان بالنسبية الثقافية والحقائق المتعددة، وإتاحة الحرية لكل ثقافة وفكر في الاعتقاد والنقد والمقارنة، لذا يُعَد التسامح وقبول الآخر حقاً مِن حقوق الإنسان، والتسامح مسألة إنسانية، ومسألة فلسفية كذلك؛ لأنه يؤمن بتعدد الثقافات والأفكار والحقائق [٧٨]، ومِن هذا يتضح أن التسامح وقبول الآخر يؤدي إلى النسبية الثقافية؛ لأن قبول الآخر المختلِف يُراد به الاعتراف بالتباين، وهذا يستلزم رفض العالمية.

لهذا فإن فكرة التسامح وقبول الآخر، نابعة مِن فلسفة العقلانية؛ لأن الإنسان العقلاني ولو اعتقد جدلاً بتفوقه فكرياً على الآخرين، أو أنه أعلى منهم ثقافة وفكراً، – وإن كان هذا الحُكْم لا يمكن الإقرار به –، فهو يرفض أن يمارس سلطة

---

[٧٧] إدجار موران، تربية المستقبل المعارف السبع الضرورية لتربية المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.

[٧٨] أندريه مرسييه، التسامح كأمر فلسفي، في: مراد وهبة (محرِّراً)، أبحاث المؤتمر الإقليمي الأول للمجموعة الأوربية العربية للبحوث الاجتماعية، مكتب الأنجلو المصرية، القاهرة، ط ١، ١٩٨٧، ص ٥٥– ص ٥٦.

مرجعية عليهم، أو أن يكون معياراً لهم؛ لأن العقلانية تبرهن أن الإنسان ما فتئ يتعلم مِن نقد الآخرين له ومِن الحوار والتفاعل معهم، ومِن أخطائه وأخطائهم، فكل إنسان له الحق في إبداء وجهة نظره والدفاع عنها بالحجج والبراهين، وهكذا تقتضي العقلانية التسامح مع الآخر المغاير والاعتراف به؛ لأن فلسفة العقلانية تؤكد "قد أكون مخطئاً، وقد تكون مصيباً، وببذل الجهد نقترب أكثر مِن الحقيقة" [٧٩]، وهذا الأمر ينطبق على المجتمعات والثقافات الإنسانية كذلك، وهكذا يؤدي التسامح وقبول الآخر، إلى جعل الثقافة والفكر الإنساني يقترب مِن الحقيقة، التي ستُوصَف بالنسبية.

فعلى الرغم مِن كون البشر في القرن الواحد والعشرين الميلادي مختلفون في الثقافات والأفكار، لكنهم ينتمون إلى مجتمعات ودول متواصلة بفعل وسائل التقنية الحديثة، فلا بدَّ مِن أن يتسامحوا ويتقبَّل أحدهم الآخر ويتعايش معه، لكي يتمكنوا مِن أنْسَنة العالم، ومناهضة التعصب، وتحقيق السلام والعيش المشترك[٨٠]، ومازال الاختلاف موجوداً فليس ثمة عالمية يمكن أن تدَّعيها أية ثقافة وفكر، وفي هذه الوضعية لا سبيل أمام الإنسانية سوى التسامح وقبول الآخر المختلِف.

فكل إنسان مُعرَّض للوقوع في الأخطاء، التي يمكن أن يشخصها إما بمفرده وإما بوساطة الآخرين، وإما بذاته وبمساعدة الآخرين له عن طريق الحوار والنقد، وهذا يتطلب الإيمان ليس بالعقل الذاتي فقط، وإنما بعقول الآخرين أيضاً للوصول إلى الصواب، عبر أجواء مِن الحرية والمساواة واحترام الآخر المغاير وعدم التسلط عليه، مع ضرورة وجود المؤسسات التي تعزز حرية الفكر والنقد، وتُؤسِّس للتسامح

---

[٧٩] **كارل بوبر، المجتمع المفتوح وأعداؤه، ج ٢، ترجمة: حسام نايل، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠١٥، ص ٣٤١- ص ٣٤٢.**

[٨٠] **هوبرتس هوفمان، مصدر سبق ذكره، ص ٥- ص ٦.**

الثقافي والفكري [٨١]، وما ينطبق على الإنسان يمكن إسقاطه على المجتمعات وثقافاتها كذلك، إذ لا يمكن لأية ثقافة وفكر إنساني الاستغناء عن الآخر، ومحاولة الهيمنة عليه، وذلك يستوجب التسامح، ليؤسِّس للنسبية الثقافية.

والتسامح وقبول الآخر في حقيقته، ليس خياراً مطروحاً أمام الإنسان والمجتمع، وإنما ضرورة؛ لأنه يسهم في تحقيق السلم والاعتراف بالآخر، والوصول إلى الحقيقة، وبناء المجتمع الإنساني، فهو قِيمة ثقافية وفكرية، لذا يُعَد واجباً إنسانياً، والإنسان عندما يمارس التسامح فإنه لا يُقيِّد حريته، بل التسامح يسهم في إعطاء الحرية للإنسان الذي مُورِس التسامح معه، وبما أنه عملية متبادَلة فالحرية ستكون لكلا الطرفين [٨٢]، فالتسامح هو الحرية التي تتيح للمجتمعات الإنسانية المتعددة والمتباينة ثقافياً وفكرياً مِن التعايش والمشاركة والتقدم [٨٣]، أي أن التسامح يستبطن الحرية.

وإن الإنسان عندما يدرك التسامح وقبول الآخر ويمارسه، فإن حريته في الواقع ستشهد توسعاً، ليس على حساب تقليص حريات أخرى؛ لأنه لا يستبدل حريته الجديدة في التسامح مع الآخر والقبول به بحريته القديمة في رفض الآخر وعدم تقبُّله؛ فتقييد الإنسان لحريته شرط ضروري للتسامح، لكن هذا التقييد في حقيقته داعم لحريته؛ ولتقريب الصورة ثمة مثال، إذا عَرَض باحث ورقة بحثية في

---

[٨١] كارل بوبر، المجتمع المفتوح وأعداؤه، ج ٢، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٤٢- ٣٤٤.

[٨٢] بيتر نيكولسون، التسامح كمثال أخلاقي، في: بيتر نيكولسون وآخرون، التسامح بين شرق وغرب دراسات في التعايش والقبول بالآخر، ترجمة: إبراهيم العريس، دار الساقي، بيروت، ط ٢، ٢٠١٦، ص ص ٣٩- ٤٣.

[٨٣] إيمي شوا، عصر الإمبراطورية كيف تتربع القوى المطلقة على عرش العالم وأسباب سقوطها، ترجمة: منذر محمود صالح محمد، دار العبيكان للنشر، الرياض، ط ١، ٢٠١٠، ص ٢٢- ص ٢٣.

حلقة نقاشية، فمِن الواجب عليه أن يوافق على التقييدات القانونية المنظِّمة لهذه الحلقة مِن (السماح للحضور بالمداخلة، وطرح وجهة نظرهم والنقاش معهم)، وهذا لا يؤدي إلى تقييد حريته؛ لأن هذه التقييدات تشمله والحضور كذلك، هذا مِن جهة، وتهدف إلى تحقيق النقاش المنظَّم مِن جهة أخرى، وبهذا فإن التقييدات ستكون مِن مكوِّنات حريته، كما أن الحرية المطلقية لا وجود لها، ولا بدَّ مِن تنظيم الحرية لذا يمكن أن يكون التسامح أحد منظِّماتها [٨٤]، ويسهم في ضمانها وتعزيزها.

فالتسامح وقبول الآخر، ينتج النسبية الثقافية، والقبول بتعددية الثقافات والأفكار والمواقف والمعتقدات، وعدم الإيمان بعالميتها، إذ مِن حق كل إنسان أن تكون له حرية في التفكير والاختيار، ومِن البدهي أن ينتج عن هذه الحرية اختلافات ثقافية وفكرية وسياسية، فيأتي التسامح ليقدم رؤيته في القبول بهذه الحريات، والتعايش السلمي بينها، وعدم الإكراه أو الإضرار بالآخر المغاير [٨٥]، فِمن حرية المجتمعات الإنسانية التمسك بثقافتها وفكرها، ومِن لوازم هذه الحرية التسامح وقبول الآخر، ونكران العالمية، ليكون التسامح وقبول الآخر مرتكزاً للنسبية الثقافية.

بهذا يظْهر، إن حق الإنسان في التسامح وقبول الآخر، صادر مِن حق آخر هو الحق في الحرية، فالتسامح مرتبط بالحرية ومتفرِّع منها، فضلاً عن ارتباطه بحق الإنسان في المشاركة السياسية والمساهمة في بناء المجتمع والدولة، إذ لا

---

[٨٤] **بيتر نيكولسون، مصدر سبق ذكره، ص ٤١– ص ٤٢.**

[٨٥] **كاترين كنسلر، ما العلمانية؟، ترجمة: محمد الزناتي وجيوم ديفو، مراجعة: فاطمة خليل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٧، ص ١٣، ص ٨٥.**

يمكن ممارسة هذين الحَقَّيْن دون تسامح [٨٦]، لذا فالتسامح وقبول الآخر حق لكل ثقافة وفكر إنساني وواجب عليه في الوقت ذاته؛ لأنه ممارسة تبادلية، وبدونه لا يمكن للثقافات والأفكار أن تمارس حريتها أو تشارك في بناء الفضاء العام، دون ادِّعاء للعالمية، أي اعتراف بالنسبية الثقافية.

كما أن التسامح مع الآخر والقبول به، يمثل مدخلاً للولوج إلى التعاون مع هذا الآخر المختلِف، لتعويض النقص الكامن في الذات، وهذا يستلزم الاعتراف بالآخر، والتواصل والتفاعل معه، والاصغاء إليه في الحوار والنقاش، لذا يُعَد التعاون مِيزة إنسانية واجتماعية، فضلاً عن كونه قِيمة ثقافية وفكرية [٨٧]، ومِن شأن التسامح وقبول الآخر بين الثقافات والأفكار الإنسانية، أن يؤدي إلى سيرورة ثقافية وفكرية متعددة ومتفاعلة [٨٨]، على وفق النسبية الثقافية التي ترتكز على هذا التسامح المتبادَل، وتناهض به أية عالمية.

فالذات المتسامحة لا تنظر إلى الآخر على كونه خصماً أو عدواً، ولا تسعى لضمه إلى ثقافتها وفكرها بالقوة والتهديد؛ وإنما تسعى إلى قبول هذا الآخر والتفاهم معه، وهذا يستوجب التسامح، وقبول الاختلاف وغير التماثل؛ لأنه إذا تحقق

---

[٨٦] توماس بالدوين، التسامح والحق في الحرية، في: بيتر نيكولسون وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٥١، ص ٧٢.

[٨٧] ريتشارد سينيت، في مواجهة التعصب التعاون من أجل البقاء، ترجمة: حسن بحري، دار الساقي، بيروت، ط ١، ٢٠١٦، ص ٩- ص ١٠.

[٨٨] جيمس كورث، الولايات المتحدة بوصفها قائداً حضارياً، في: بيتر جي كاتزنشتاين (محرِّراً)، الحضارات في السياسة العالمية وجهات نظر جمعية وتعددية، ترجمة: فاضل جتكر، سلسلة عالم المعرفة العدد (٣٨٥)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ٢٠١٢، ص ١٤٧.

التماثل انتفت الحاجة إلى التسامح [٨٩]، فعندما تتسامح الثقافات والأفكار، وتتقبَّل بعضها بعضاً، فذلك مَدعاة للمنفعة المتبادَلة؛ لأن كل ثقافة وفكر سيعوِّض النقص الذي يعتري ذاته، بما يسدُّه مِن الآخر، وحينئذٍ ليس بإمكانها ادِّعاء العالمية، وبهذا يُؤسِّس التسامح وقبول الآخر للنسبية الثقافية، ليكون مرتكزاً لها.

أما عن حدود التسامح وقبول الآخر، فهو ليس مطلقياً؛ إذ تتلخص بألَّا يتوسع التسامح ليشمل الذين يتبنَّون أيديولوجيات استبدادية غير متسامحة أصلاً، تسعى لعدم قبول الآخر، بل إلغاؤه بشتى السُّبل لا سيما بالقوة، (كالفاشية والنازية والشيوعية السوفيتية) مثلاً، فعدم وضع قيود للتسامح سيؤدي لا محالة إلى تقويض الحرية ومعها سيتقوَّض التسامح وقبول الآخر أيضاً، فالتسامح ينبغي ألَّا يكون مع الذين يمارسون العنف وإقصاء الآخر؛ لأنهم متعصبون يعتقدون بغير التسامح، فهم يمثلون "أعداء التسامح" كما يُطلِق عليهم الفيلسوف النمساوي **(كارل بوبر)**، والتسامح معهم سيؤدي إلى نهاية التسامح، وإلى نهاية الديمقراطية كلها [٩٠]، فمِن الواجب على الثقافات والأفكار الإنسانية، ألَّا تتسامح مع دعوات العالمية الصادرة مِن أية ثقافة وفكر؛ لأنها في النهاية أيديولوجيات استبدادية، والتسامح معها يؤدي إلى إلغائه، إذ إن التسامح المطلقي يتحوَّل إلى نفي ذاته.

مما تقدم، يتبيَّن، إن التسامح وقبول الآخر مِن مرتكزات النسبية الثقافية في الفكر السياسي الغربي المعاصر، إذ دون هذا التسامح ليس ثمة نسبية ثقافية؛ لأن كل ثقافة وفكر إنساني عندما يتسامح مع الآخر المغاير، فإنه يعترف بالاختلاف

---

[٨٩] أوتفريد هوفه، مواطن الاقتصاد مواطن الدولة المواطن العالمي (الأخلاق السياسية في عصر العولمة)، ترجمة: عبد الحميد مرزوق، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠، ص ١٥٠.

[٩٠] كارل بوبر، التسامح والمسؤولية الفكرية، في: بيتر نيكولسون وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٥- ٨٥.

ويرفض العالمية التي تُعَد نتيجة للتعصب وإلغاء الآخر، وبهذا يؤسِّس التسامح وقبول الآخر للنسبية الثقافية، ويؤدي إليها.

الخاتمة

تستند النسبية الثقافية على مرتكزات فكرية عدَّة في الفكر السياسي الغربي المعاصر، في التأسيس للنسبية الثقافية ودحض العالمية، التي يمكن ادِّعاؤها مِن أية ثقافة وفكر إنساني، ومِن أبرز هذه المرتكزات: (الخصوصية الثقافية والفكرية، التعددية الثقافية والفكرية، التسامح وقبول الآخر)، لذا تؤدي هذه المرتكزات إلى بروز النسبية الثقافية والإقرار بها، كما تستمد منها الفاعلية والتأثير، وتُعَد القاعدة الثقافية لها، إذ ترتكز النسبية الثقافية على خصوصية الثقافات والأفكار الإنسانية؛ لأن كل ثقافة وفكر عندما يتمسك بخصوصيته ويدافع عنها، فإنه سيعترف بالخصوصيات الأخرى، مما يستوجب النسبية الثقافية.

والمرتكز الثاني: يتمثل بالتعددية الثقافية والفكرية؛ لأن هذه التعددية ما هي إلَّا نتيجة لعدم وجود ثقافة وفكر عالمي يمكن هيمنته على الإنسانية أو مقايَستها عليه، وإنما كل مجتمع له ثقافته وفكره، مما يستلزم النسبية الثقافية التي ترتكز على هذه التعددية، وتنطلق منها.

أما المرتكز الثالث: فيتجسد بالتسامح وقبول الآخر المختلِف؛ لأن كل ثقافة وفكر عندما يتسامح مع الآخر، فإنه يعترف بالاختلاف ويرفض العالمية التي تُعَد نتيجة للتعصب وإلغاء الآخر، وبهذا يؤسِّس التسامح وقبول الآخر للنسبية الثقافية، وبهذا فقد برهن البحث على صحة فرضيته.